

## المجلس الدستوري

قرار رقم 950.14.م.د صادر في 30 من صفر 1436  
(23 ديسمبر 2014)

الحمد لله وحده ،

باسم جلاله الملك وطبقاً للقانون

المجلس الدستوري ،

بعد اطلاعه على القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية ،  
الذي أحاله عليه السيد رئيس الحكومة رفقة كتابه المسجل بالأمانة  
 العامة للمجلس الدستوري في 4 ديسمبر 2014 قصد البت في مطابقته  
 للدستور :

وبناء على الدستور ، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.11.91  
 بتاريخ 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) ، لاسيما الفصول 60  
 و 70 و 75 و 84 و 85 و 132 و 176 و 177 منه :

وبناء على المادة 48 من القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق  
 بالمحكمة الدستورية ، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.14.139  
 بتاريخ 16 من شوال 1435 (13 أغسطس 2014) :

وحيث إنه، من جهة، يستفاد من هذه الأحكام أن مشاريع ومقترنات القوانين، وكذا مشاريع ومقترنات التعديلات المدخلة عليها التي تعد من مشمولاتها، يتعمّن عرضها وجوباً على كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين لتدارسها ومناقشتها والتصويت عليها، مع مراعاة باقي مقتضيات مسطرة التشريع المقررة دستورياً، الأمر الذي لم يتم التقييد به في مسطرة التصويت على التعديل المدخل على المواد المذكورة سالفاً من القانون التنظيمي لقانون المالية المعروض على نظر المجلس الدستوري:

وحيث إنه، من جهة أخرى، وبين من المحاضر، المشار إليها سالفاً، أن مجلس المستشارين صوت بتاريخ 22 أكتوبر 2014 -أي بعد إيداع مشروع قانون المالية برسملة سنة 2015 لدى مكتب مجلس النواب- على مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية، بما في ذلك المقتضيات التي كانت تنص في صيغتها الأصلية على الشروع في تنفيذ هذا القانون التنظيمي ابتداء من فاتح يناير 2015؛

وحيث إنه، تترتب عن التصويت على مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية في تاريخ لاحق لتاريخ إيداع مشروع قانون المالية لسنة 2015، استحالة واقعية وقانونية لتقديم ومناقشة هذا القانون الأخير والتصويت عليه في ضوء أحكام القانون التنظيمي المذكور، مما يفضي إلى وجود تعارض بين مقتضيات قانونين، مرتبطين فيما بينهما، معروضين في نفس الوقت على مجلسي البرلمان؛

وحيث إن مبدأ الانسجام التشريعي لا يجوز للبرلمان التصويت، في نفس الوقت، على قانونين يتضمنان مقتضيات متعارضة تجعل تطبيقهما معاً أمراً مستحيلاً؛

وحيث إنه، لتن كان يجوز لمجلس النواب -تبعاً لذلك- من أجل تصحيح خطأ مادي أو ملامة المقتضيات المصادق عليها، وكذا من أجل التقييد بأحكام الدستور أو الملامة بين مقتضيات تشريعية معروضة على البرلمان، تعديل مقتضيات سبق أن توصل المجلسان بشأنها إلى المصادقة على نص واحد، فإن ذلك لا يخول للمجلس المذكور الحق في التصويت النهائي على هذا التعديل، خلال القراءة الثانية أو القراءات المولدة، دون عرض النص من جديد على مجلس المستشارين، لما في ذلك من إخلال بقاعدة التداول بين المجلسين؛

وحيث إنه، تأسيساً على ما سبق، فإن إقدام مجلس النواب، خلال القراءة الثانية لمشروع القانون التنظيمي المذكور، على تعديل مقتضيات المواد 21 و 27 و 69 و 70 المتعلقة بدخوله حيز التنفيذ، الذي يبرره الانسجام بين نصيبي قانونين مرتبطين فيما بينهما، ليس فيه، من هذا الجانب، ما يخالف الدستور، غير أن عدم إحالة هذا التعديل على مجلس المستشارين ينافي قاعدة التداول بين مجلسين المقررة دستورياً، ويكون، تبعاً لذلك، غير مطابق للدستور؛

### ثالثاً- فيما يتعلق بالموضوع:

حيث إن الدستور ينص في فصله 75 على أن يحدد قانون تنظيمي شروط تصويت البرلمان على قانون المالية، وطبيعة المعلومات والوثائق والمعطيات الضرورية لتعزيز المناقشة البرلمانية حول مشروعه؛

وبناءً على القانون التنظيمي رقم 29-93 المتعلق بالمجلس الدستوري، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.94.124 بتاريخ 14 من رمضان 1414 (25 فبراير 1994)، كما وقع تغييره وتميمه؛ وبعد الاستماع إلى تقرير العضو المقرر والمداولة طبق القانون؛

### أولاً- فيما يتعلق بالاختصاص:

حيث إن الفصل 132 من الدستور ينص في فقرته الثانية على أن القوانين التنظيمية، قبل إصدار الأمر بتنفيذها، تحال إلى المحكمة الدستورية لتثبت في مطابقتها للدستور؛

وحيث إن المجلس الدستوري، القائم حالياً، يستمر في ممارسة صلاحياته إلى حين تنصيب المحكمة الدستورية، عملاً بأحكام الفصل 177 من الدستور ومقتضيات الفقرة الأولى من المادة 48 من القانون التنظيمي المتعلق بالمحكمة الدستورية التي جاءت تطبيقاً له؛

### ثانياً- فيما يتعلق بالشكل والإجراءات المتبعة:

حيث إنه، وبين من الوثائق المدرجة بالملف أن القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، المعروض على نظر المجلس الدستوري، تداول في مشروعه المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 20 يناير 2014.طبقاً لأحكام الفصل 49 من الدستور، وقام السيد رئيس الحكومة، وفق أحكام الفقرة الثانية من الفصل 78 من الدستور، بإيداعه بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب بتاريخ 7 فبراير 2014، وتمت المداولة والموافقة عليه من لدن هذا المجلس بتاريخ 8 يوليو 2014، أي بعد مضي عشرة أيام على تاريخ إيداعه بمكتبه طبقاً للفصل 85 من الدستور، كما تداول في شأنه مجلس المستشارين ووافق عليه، بعد تعديل بعض مواده بتاريخ 22 أكتوبر 2014، مما استلزم إعادةه إلى مجلس النواب، وتمت المصادقة عليه نهائياً، بعد تعديله، بالأغلبية المطلقة لأعضاء هذا المجلس الحاضرين في قراءة ثانية بتاريخ 25 نوفمبر 2014؛

وحيث إنه، وبين من الاطلاع على تقارير أشغال لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين ومحاضر الجلسات العامة لمجلسى النواب والمستشارين المتعلقة بمناقشة مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية والتصويت عليه، أن مجلس النواب أدخل، خلال القراءة الثانية للنص، تعديلاً على المواد 21 و 27 و 69 و 70 من مشروع هذا القانون التنظيمي بهم الجدولية لدخوله حيز التنفيذ، وصوت عليها نهائياً، دون عرض الأمر من جديد على مجلس المستشارين؛

وحيث إن الدستور ينص في فصله 60 على أن البرلمان يتتألف من مجلسين، وفي فصله 70 على أن البرلمان يمارس السلطة التشريعية ويصوت على القوانين، وفي فصله 84 على أن مجلسي البرلمان يتداولان بالتتابع في كل مشروع أو مقترن بغاية التوصل إلى المصادقة على نص واحد، وأن كل مجلس يتداول في النص الذي صوت عليه المجلس الآخر، وأن مجلس النواب يعود إليه التصويت النهائي على النص الذي تم البت فيه؛

**في شأن المادتين 26 (الفقرة الأخيرة) و60**

حيث إن المادة 26 تنص في فقرتها الأخيرة على أنه «يجوز في حالة الاستعجال والضرورة الملحة وغير المتوقعة أن تحدث خلال السنة المالية حسابات خصوصية للخزينة بموجب مراسيم طبقاً للفصل 70 من الدستور، ويتم إخبار الجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقاً بذلك، ويجب عرض هذه المراسيم على البرلمان بقصد المصادقة عليها في أقرب قانون للمالية»، وإن المادة 60 تنص على أنه «طبقاً للفصل 70 من الدستور، يمكن في حالة ضرورة ملحة وغير متوقعة ذات مصلحة وطنية، أن تفتح اعتمادات إضافية بمرسوم أثناء السنة، ويتم إخبار الجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقاً بذلك»؛

وحيث إن الفصل 70 من الدستور يشترط لإعمال قانون الإذن تحديد الغاية التي من أجلها يجوز للحكومة أن تتخذ بمقتضى مراسيم، تدابير تدخل في اختصاص القانون، وكذا المدة التي يمكنها في أثنائها القيام بذلك، حتى يبقى الإذن المخول إلى السلطة التنفيذية محصوراً في حدوده الموضوعية والزمنية ولا يتعداها؛

وحيث إنه، مع استحضار خصوصية قانون المالية، لا سيما طابعه السنوي وطبيعته التوقعية، التي دعت المشرع الدستوري إلى إخضاع التصويت على هذا القانون لشروط خاصة أسنده تحدیدها إلى قانون تنظيمي وفق أحكام الفصل 75 من الدستور، ومع استحضار ما يستلزمها، بالخصوص، ضمن استمرارية المرافق العمومية طبقاً للفصل 154 من الدستور، فإن مقتضيات المادتين 26 و60 المذكورتين ليس فيها ما يخالف الدستور، طالما أن الإذن المنوح للحكومة بهذا الصدد يتم وجوباً بموجب قانون للمالية؛

**في شأن المادة 46**

حيث إن ما تضمنته هذه المادة من أن الوزير المكلف بالمالية يتولى إعداد مشاريع قوانين المالية تحت سلطة رئيس الحكومة، طبقاً للتوجهات المتداول بشأنها في المجلس الوزاري وفقاً للفصل 49 من الدستور، يتعلق بتعيين الجهة الحكومية التي تقوم بإعداد مشروع قانون المالية؛

وحيث إن ما نصت عليه المادة المذكورة ليس له، والحالة هذه، طابع قانون تنظيمي في مفهوم الفصل 75 من الدستور الذي لا يسبيغ هذا الوصف إلا على الأحكام المتعلقة بشروط التصويت على قانون المالية؛

وحيث إنه، بصرف النظر عن هذه الملاحظة، فإن هذه المادة ليس فيها ما يخالف الدستور؛

وحيث إن القانون التنظيمي لقانون المالية، المعروض على نظر المجلس الدستوري، يحتوي على 70 مادة تتوزع على سبعة أبواب، خصص الأول منها للتعریف بقوانين المالية ومضمونها ويتضمن المواد من 1 إلى 35، والثاني لتقديم قوانین المالية ويشمل المواد من 36 إلى 45، والثالث لدراسة قوانین المالية والتصويت عليها ويتضمن المواد من 46 إلى 63، والرابع لتصفيّة الميزانية ويشمل المواد من 64 إلى 66، والخامس لأحكام متفرقة ويتضمن المادتين 67 و 68، والسادس لدخول هذا القانون التنظيمي حيز التنفيذ ويشمل المادة 69، والباب الأخير يتعلق بنسخ وأحكام انتقالية ويتكون من المادة 70؛

وحيث إنه، يتبيّن من دراسة مواد هذا القانون التنظيمي مادة، أنها تكتسي صبغة قانون تنظيمي ماعدا المادة 46 منه، وأنه ليس فيها ما يخالف الدستور، باستثناء ما سيلي بيانه بشأن المواد 6 و 21 و 27 و 52 و 69 و 70، ومع مراعاة الملاحظات المتعلقة بالمادتين 26 (الفقرة الأخيرة) و 60 منه؛

**في شأن المادة 6**

حيث إن هذه المادة تنص في فقرتها الأخيرة على أنه «لا يمكن تعديل المقتضيات الضريبية والجمالية إلا بموجب قانون المالية»؛

وحيث إن الدستور ينص في فصله 71 على أنه من بين الميادين التي يختص القانون بالتشريع فيها: النظام الضريبي ووعاء الضرائب وطرق تحصيلها، وكذا نظام الجمارك، كما ينص في فصله 78 على أن رئيس الحكومة ولأعضاء البرلمان على السواء حق التقدم باقتراح القوانين؛

وحيث إنه، لئن كانت قوانين المالية تتضمن بطبعتها مقتضيات ضريبية وجمالية، باعتبار هذه الأخيرة جزءاً أساسياً من الأحكام المتعلقة بالموارد العمومية التي يعود لقوانين المالية وحدها توقعها وتقييمها والإذن فيها، فإن ذلك لا يعني أن تعديل المقتضيات الضريبية والجمالية، في عموميتها، ينحصر في قوانين المالية؛

وحيث إن حصر إمكانية تعديل المقتضيات الضريبية والجمالية في قانون المالية يجعل هذا التعديل خاصاً للشروط والأجال المحددة في القانون التنظيمي لقانون المالية، وفيضي وبالتالي، دون سند دستوري، إلى تقبييد صلاحيات البرلمان وكذا صلاحيات الحكومة في مجال التشريع، لاسيما حق أعضاء البرلمان في التقدم باقتراح القوانين المضمنون بموجب الفصل 78 من الدستور؛

وحيث إنه، مع مراعاة أن تعديل المقتضيات الضريبية والجمالية يجب أن يستحضر دائماً قاعدة توازن مالية الدولة المقررة بمقتضى الفصل 77 من الدستور، فإن الفقرة الأخيرة من المادة 6 المشار إليها أعلاه غير مطابقة للدستور؛

## لهذه الأسباب:

أولاً - يصرح :

أ- بأن مسطورة إقرار التعديل المدخل على المواد 21 (الفقرة الأخيرة) و 27 (المقطع الخامس من البند أ من الفقرة الأولى) و 69 و 70 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، وما تنص عليه مادته 6 (الفقرة الأخيرة) من أنه «لا يمكن تعديل المقتضيات الضريبية والجمالية إلا بموجب قانون المالية». ومادته 52 (الفقرة الأخيرة) من أنه «إذا وقع رفض المشروع من قبل مجلس المستشارين تحيل الحكومة على مجلس النواب المشروع الذي صادق عليه في القراءة الأولى مدخلة عليه التعديلات التي قدمتها الحكومة أو التي قبلتها بمجلس المستشارين»، غير مطابق للدستور:

ب- بأن باقي مواد هذا القانون التنظيمي، مع مراعاة الملاحظات المتعلقة بالمادتين 26 (الفقرة الأخيرة) و 46 و 60، مطابقة للدستور:  
ثانياً - يأمر بتبلغ نسخة من قراره هذا إلى السيد رئيس الحكومة، وبنشره في الجريدة الرسمية.

وصدر بمقر المجلس الدستوري بالرباط في يوم الثلاثاء 30 من صفر 1436 (23 ديسمبر 2014).

## الإمضاءات:

محمد أشركي.

حمداني شبيهنا ماء العينين. ليلى المرني. أمين الدمناتي. عبد الرزاق مولاي ارشيد.

محمد الصديقي. رشيد المدور. محمد أمين بنعبد الله. محمد قصري.

محمد الداسر. شبيه ماء العينين. محمد أتركن.

## في شأن المادة 52 (الفقرة الأخيرة)

حيث إن هذه المادة تنص في فقرتها الأخيرة على أنه «إذا وقع رفض المشروع من قبل مجلس المستشارين تحيل الحكومة على مجلس النواب المشروع الذي صادق عليه في القراءة الأولى مدخلة عليه التعديلات التي قدمتها الحكومة أو التي قبلتها بمجلس المستشارين»؛

وحيث إنه، لئن كان الدستور، في الفقرة الأولى من فصله 75، يجعل ضمن مواضع القانون التنظيمي لقانون المالية تحديد شروط تصويت البرلمان على مشروع قانون المالية مراعاة لخصوصيته، فإن ذلك يجب أن يتم دون الإخلال بالقواعد الدستورية الأخرى، ومن ضمنها ما قرره الدستور في فصله 84 من أن التداول بين مجلسي البرلمان يتم على أساس «النص الذي صوت عليه المجلس الآخر في الصيغة التي أحيل بها إليه»؛

وحيث إنه، تبعاً لذلك، فإن الصيغة التي صوت عليها مجلس المستشارين بالرفض هي التي تحال إلى مجلس النواب، في إطار القراءة الثانية، دون أن تدخل عليها الحكومة، في هذا المستوى، أي تعديلات؛ وحيث إنه، تأسيساً على ذلك، فإن ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة 52 غير مطابق للدستور.